الدرس الثالث :

إعراب الفعل (3)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تعرفنا فيما سبق على الفعل الذي يستحق الإعراب ، وعلى تعليل النحاة له في حالة الرفع ، وعلى نصبه بـ(لن) وبينا معنى لن وأصلها وجملة من أحكامها ، ثم تعرفنا على نصب المضارع بـ(كي) واستعمالات العرب لها وجملة من أحكامها ، ثم تعرفنا على نصب المضارع بـ(أن) المصدرية ، وعرفنا مواقعها وجملة من أحكامها ، وعرفنا أنواع (أن) في استعمالات العرب وهي المصدرية الناصبة ، والمخففة من الثقيلة ، والمفسرة ، والزائدة ، وعرفنا مواضع (أن) المخففة ، وشروط أن المفسرة ، ومواقع أن الزائدة ، ورأي النحاة في إعمالها ، ثم تعرفنا على نصب المضارع بـ(إذن) ، وعرفنا حقيقتها وشروط النصب بها إلا أننا لم نفصل القول في الشرط الثالث منها ، وسنستكمل في هذا الدرس تلك الشروط ثم ننتقل إلى تفصيل القول في إعمال (أن) وهي مضمرة .

شروط نصب المضارع بعد (إذن) :

تقدم في الدرس الثاني أن (إذن) تنصب المضارع بثلاثة شروط : أولها : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً وثانيها : أن تكون مصدرة في جملتها .

والشرط الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم و(لا) النافية ، فلو قلت لمن قال : (سأزورك) : إذن إن شاء الله أكرمُك ، وجب رفع الفعل

للفصل بينه وبين (إذن) بالشرط ، والفصل بـه يضعف (إذن) ويجعلها لا تقوى على العمل ، فإن كان الفصل بينها وبين الفعل بقسم نحو : إذن والله أكرمَك ، أو كان الفصل بـ(لا) النافية نحو : إذن لا أردَّك خائبًا ، فإنها تعمل مع وجود ذلك الفاصل ؛ لأن القسم زائد مؤكد للربط المستفاد من إذن ، فلا يعد حاجزًا يمنع العمل ، وكما أن (لا) لم يعتد بها فاصلة أو حاجزًا مع (أن) فكذلك يكون الشأن مع (إذن) ، ومن شواهد الفصل بالقسم مع إعمال إذن قول حسان بن ثابت :

إذن والله نرميَهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

وقد أجاز ابن عصفور إعمالها مع الفصل بالظرف نحو : إذن غدا أكرمَك ، وأجاز ابن بابشاذ إعمالها مع الفصل بالنداء نحو : إذن يا زيد أُحْسِنَ إليك ، وبالدعاء نحو : إذن غفر الله لك أكرمَك ، وأجاز الكسائي وهشام إعمالها مع الفصل بمعمول الفعل الواقع بعدها نحو : إذن أخاك أكرمَ ، لكن هشاما يختار إهمالها في تلك الحالة ، والكسائي يختار الإعمال ، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الشروط الثلاثة حيث قال :

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعدُ موصلا
أو قبله اليمين .....

هل يجوز إهمال إذن مع توفر الشروط الثلاثة ؟

مذهب الجمهور أن إعمال (إذن) عند توفر الشروط الثلاثة واجب ، وذهب بعض النحويين إلى أنه جائز لا واجب ، قال ابن مالك : وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل[1] ، وفي كتاب سيبويه : (وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون : (إذن أفعلُ ذاك) في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تُبعدن ذا ، ولم يكن ليروي إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل ويل[2]) وذكر المصرح وغيره أن إهمال (إذن) هو القياس لأنها غير

(1) شرح الكافية الشافية 3/ 1537 ، وانظر التصريح 2/ 235 .

(2) الكتاب 1/ 412 .

مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على (ظن) لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة ، وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها كما حملت (ما) على (ليس) لأنها مثلها في نفي الحال ، والمرجع في ذلك كله إلى السماع .

ما حكم (إذن) الواقعة بعد العاطف ؟

يقول ابن مالك :

... ... وانصب وارفعا إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

والمعنى : إذا وقعت (إذن) بعد حرف عطف جاز في المضارع بعدها أن ينصب على أنها عاملة وأن يرفع على أنها ملغاة أو مهملة كما تقول مثلاً : قد أعفو عنك وإذن أحسنَ إليك ، فيجوز النصب في (أحسن) باعتبار أن (إذن) متصدرة في جملتها ، وأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة ، ويجوز رفع (أحسن) باعتبار أن (إذن) وقعت حشوا فألغيت لأن ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، فهو يربط ما بعده بما قبله ، وقول ابن مالك : (وارفعا) أصله (وارفعن) بنون التوكيد الخفيفة التي تبدل ألفا عند الوقف ، وهذا التوكيد يدل على رجحان الرفع ، فالإلغاء أرجح هنا من الإعمال ، لأن (إذن) غير متصدرة في الظاهر .

ولكون الإلغاء أرجحَ قرأ السبعةُ بالرفع في قوله تعالى : ﴿ فَإِذن لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِذن لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلا قَلِيلاً ﴾ ولكون الإعمال جائزا جاءت القراءة في الشواذ بالنصب[1] فقرأ أبي بن كعب ﴿ فَإِذن لا يُؤْتُوا ﴾ وقرأ ابن مسعود : ﴿ وَإِذن لا يَلْبَثُوا ﴾ .

قال المرادي تعقيبًا على كلام ابن مالك : أطلق في العطف ، وفصل بعضهم فقال : إن كان العطف على ما له محل ألغيت نحو : (إن تزرني أزرك وإذن أحْسِنْ إليك) بجزم (أحسن) عطفا على جواب الشرط وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كالآية[2] .

(1) انظر مختصر شواذ القرآن ص34 .

(2) توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1240 .

ونقل المصرح عن ابن هشام قوله : التحقيق أنه إذا قيل : (إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك) فإن قدرت العطف على الجواب جزمت ، وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول[1] .

وقول ابن هشام : (لأن ما بعدها مستأنف) إشارة إلى أن الواو أو الفاء قد تكون استئنافية لا عاطفة ، وقوله : (لأن المعطوف على الأول أول) إشارة إلى أن المعطوف عليه إذا كان جملة ابتدائية كان المعطوف في حكمه من حيث الابتداء .

والخلاصة أن (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء ، فإن كان العطف على ما له محل ألغيت (إذن) وإن كان على ما لا محل له جاز فيها الإعمال والإلغاء مع ترجح الإلغاء ، وقيل : يتعين الإعمال ، فإذا قلت : علي يسافرُ وإذن أسافرُ معه . إن عطفت على (يسافر) وجب رفع (أسافر) وإن عطفت على الجملة الابتدائية (علي يسافر) جاز في (أسافر) الرفع والنصب مع ترجح الرفع ، فإن نظرت إلى أن الواو للاستئناف ، وأن المعطوف على الأول أول : وجب النصب .

حكم نون (إذن) في الوقف والكتابة :

أجمع العلماء على أن نون (إذن) تكتب في القرآن الكريم ألفًا ، ويوقف عليها بالألف ، أما في غير القرآن الكريم ففي هذه النون خلاف ، والجمهور على أنها تكتب نونا للفرق بين (إذن) و(إذا) لكنها في الوقف تبدل ألفا فيوقف عليها بالألف ، وهذا في كل موضع .

وروي عن المازني والمبرد أنها تكتب نونا ويوقف عليها بالنون .

وروي عن الفراء فيها قولان :

الأول : أنها إن عملت كتبت بالألف لأنها لا تلتبس في تلك الحالة بـ(إذا) الظرفية ، وإن لم تعمل كتبت بالنون لمنع اللبس .

---

(1) التصريح 2/ 235 .

الثاني : أنها إن عملت كتبت بالنون لمشابهتها في تلك الحالة أخواتها (أن) و(لن) ، وإن لم تعمل كتبت بالألف لضعفها وعدم مشابهتها لـ(أن) و (لن) ، أما الوقف عليها فهو بالألف كما هو مذهب الجمهور .

خامسًا : نصب المضارع بـ(أن) مضمرة[1]

كان الحديث المتقدم عن نصب المضارع بـ (أن) ظاهرة ، وهذا موضع الحديث عن نصبه بها مضمرة ، وهذا من خصائص (أن) لكونها أم النواصب ، فهي تعمل ظاهرة ومضمرة ، يقول المرادي : « اعلم أن أقوى نواصب الفعل (أن) لاختصاصها به ، ولشبهها بـ (أنّ) الناصبة للاسم ، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها ، وإضمارها على ثلاثة أضرب : واجب وجائز وشاذ .

فالواجب بعد ستة أشياء ، أولها : كي الجارة ، وثانيها : لام الجحود ، وثالثها : أو بمعنى إلى أو إلا ، ورابعها : حتى ، وخامسها : فاء الجواب ، وسادسها : واو المصاحبة .

والجائز بعد شيئين : الأول لام كي إذا لم يكن معها لا ، والثاني : العاطف على اسم خالص .

والشاذ إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع » .

وخلاصة ما ذكره أن (أن) تضمر قياسا بعد ثلاثة من حروف الجر ، وهي كي ، واللام ، وحتى، وأربعة من حروف العطف وهي : أو ، والفاء ، والواو ، وثم ، وفيما يلي بيان تلك المواضع بالتفصيل :

إضمار (أن) بعد (كي) الجارة

تقدم في الحديث عن (كي) أنها إذا كانت تعليلية جارة كان دخولها على (أن) المصدرية على وجهين : الأول : أن تكون مضمرة نحو : جئت كي أتعلم ،

(1) انظر التصريح 2/ 235 وما بعدها ، والأشموني 2/ 292 وما بعدها .

وهذا محل اتفاق في الشعر والنثر ، والإضمار فيه واجب .

والثاني : أن تكون (أن) مظهرة ، وهذا لا يرد في الاختيار بل في ضرورة الشعر كقول جميل :

فقالت: أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

قال ابن هشام : (ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين)[1] ويرى ابن مالك أن إضمار (أن) بعد (كي) الجارة غالب لا واجب[2] .

إضمار (أن) بعد اللام

تحدث ابن مالك في الألفية عن حكم (أن) بعد اللام تفصيلاً فقال :

وبين لا ولام جر التزم إظهار (أن) ناصبة وإن عدِم

(لا) فانِ اعمل ظاهرا أو مُضمرا وبعد نفي كان حتما أضمرا

وهذا القول يبين أن (أنْ) بعد اللام لها ثلاثة أحكام وهي : وجوب الإظهار ، وجواز الإظهار والإضمار ، ووجوب الإضمار ، والحكمان الأولان يختصان بلام كي ، والحكم الثالث يختص بلام الجحود ، ولهذا قال المرادي : اشتمل هذان البيتان على حكم (أن) بعد لام كي ولام الجحود[3] .

حكم (أن) بعد لام (كي) :

لـ(أنْ) بعد لام كي حكمان : الأول : وجوب الإظهار ، وذلك إذا وقعت بين اللام ولا النافية أو الزائدة ، مثال الواقعة مع لا النافية قوله تعالى : ﴿ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ ومثال الواقعة مع (لا) الزائدة قوله تعالى : ﴿ لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ وإنما وجب

(1) شذور الذهب 2/ 81 .

(2) انظر التسهيل ص 229 .

(3) توضيح المقاصد والمسالك 2/ 1242 .

إظهارها في تلك الحالة لكراهة توالي لامين في اللفظ ففصل بها بين اللامين لدفع هذا المستثقل المكروه .

الحكم الثاني : جواز الإظهار والإضمار ، وذلك إذا وقعت بعد لام كي ، ولم تأت بعدها (لا) نحو : جئتك لتكرمَني ، ويجوز أن تقول : جئتك لأن تكرمَني، وقد جاء كل من الإظهار والإضمار في التنزيل ، قال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وإنما سميت اللام هنا لام كي لأنها للتعليل كما أن (كي) للتعليل ، ومعنى الآية الأولى : أمرت بما أمرت به لأجل أن أكون أول المسلمين ، ومعنى الآية الثانية : أمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين .

حكم (أن) بعد لام الجحود :

لام الجحود تطلق على اللام المسبوقة بكون ناقص ماض منفى ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ ويلحظ أن الكون في الآيتين ماض لفظًا ومعنى ، وقد يأتي بلفظ المضارع لكنه ماض في المعنى بدخول (لم) عليه كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ فاللام في (ليعذبهم) و (ليطلعكم) و (ليغفر) يسميها النحويون لام الجحود ، ومرادهم بالجحود النفي ؛ لأنها تأتي في مقام النفي ، فهي من باب تسمية العام بالخاص ؛ لأن الجحود إنكار الحق المعروف ونفيه ، وليس مطلق نفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني ، ولهذا سماها النحاس لام النفي لتسمية الشيء باسمه[1] ، والفعل بعد هذه اللام يكون منصوبًا بـ(أن) مضمرة وجوبًا عند البصريين ، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بها ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف هو خبر كان الناقصة ، فإذا قيل : ما كان زيد ليفعل ، فالتقدير : ما كان زيد مريدًا للفعل ، وقد جاء التصريح بهذا الخبر الذي قدره

(1) انظر مغنى اللبيب 1/ 211 .

البصريون في قول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيَّع قد يصابُ

ويجوز أن يكون التقدير : ما كان زيد مقدِّرًا أو هامًّا أو مستعدًّا لأن يفعل كما قدره ابن مالك في شرح التسهيل ، قال النحويون : وإنما وجب إضمار (أن) بعد لام الجحود ؛ لأن هذه اللام في النفي تقابل حرف التنفيس في الإثبات ، فقولنا : ما كان ليفعل نفي لقولهم : سيفعل أو سوف يفعل ، وكما أن (أن) لا تظهر بعد حرف التنفيس كذلك لا تظهر بعد لام الجحود ، ولا يجمع بينهما .

واشتراط سبق هذه اللام بكون ناقص يحترز به من الكون التام ، فاللام المسبوقة بكان التامة لا تدخل في لام الجحود ، بل تكون من قبيل لام كي كما لو قيل : ما كان محمد ليلعب ، على معنى : ما وجد للعب ، فاللام حينئذ هي لام كي وحكم (أن) بعدها جواز الإضمار والإظهار .

وابن مالك لم يقيد كان في نظمه بالناقصة اكتفاء منه بأنها المشهورة لدى النحويين عند الإطلاق ؛ لأن استعمالها أكثر ، وذكرها في أبواب النحو أشهر ، فيتعين حمل كلامه عليها عند عدم التقييد .

وقول ابن مالك : (وبعد نفي كان) يدخل فيه نحو (لم يكن) وهو المضارع المنفي بلم ؛ لأنه ماض منفي في المعنى ، ويفهم منه أن ذلك مختص بكان فلا يكون في أخوات كان لتخصيص الحكم بها خلافًا لمن أجاز وقوع لام الجحود بعد نفي أخوات كان نحو : ما أصبح زيد ليضرب عمرا ، ولمن أجاز ذلك قياسًا بعد ظن نحو : ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ، ولمن وسع الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو : ما جاء زيد ليفعل ، وكل ذلك لم يسمع ، ويفهم من قوله هذا أيضًا أن المراد بالنافي المتقدم على كان ما ينفي الماضي ، وهو (ما) و (لم) ، فخرجت (لن) لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك (لا) فإن نفي غير المستقبل بها قليل ، كما تخرج (لما) لأنها وإن كانت تنفي الماضي كـ(لم) إلا أنها تدل على

اتصال نفيه بالحال ، وشرط النافي هنا أن يكون نافيًا للحدث في الماضي فقط ، وأما (إن) النافية فهي بمعنى ما ، وكلامه يشملها ، قال المرادي : الظاهر أن لام الجحود تقع بعد النفي بها ، ويدل على ذلك قراءة غير الكسائي : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ وقال بعضهم : والمعنى على ذلك : ليس مكرهم أهلاً لزوال ما هو كالجبال في ثباته وتمكنه ، وهو آيات الله وشرائعه ، والراجح عند الزمخشري وابن هشام والأشموني أن (إن) في هذه القراءة شرطية حذف جوابها لتقدم الدليل عليه وهو قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾ أي جزاء مكرهم ، واللام على ذلك هي لام كي ، والمعنى : وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه ، وإن كان مكرهم لشدته معدا لزوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما يقال : أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل .

هل يجوز حذف لام الجحود وإظهار (أن) ؟

أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ والأصل عنده : ما كان هذا القرآن ليفترى ، فلما حذفت اللام بناء على جواز حذفها قياسا مع أنْ وأنّ جاز إظهار (أن) الواجبة الإضمار بعدها ؛ لأن هذه اللام كانت كالنائبة عن (أن) فلما حذفت أظهرت (أن) فهما متعاقبتان : إن أتيت باللام لم تأت بأن ، وإن أتيت بأن لم تأت باللام ، والصحيح في ذلك ما عليه الجمهور من أنه لا يجوز حذف لام الجحود ، ولا حجة في الآية لمن أجاز ذلك ، لأن (أن يفترى) في تأويل مصدر هو خبر كان ، وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فكأنه قيل : ما كان هذا المقروء مفترى ، وقيل : خبر كان محذوف بتقديره (ممكنا) والمصدر المؤول من (أن يفترى) فاعل للخبر المحذوف أي (ممكنا افتراؤه) ، وقيل : يجوز أن تكون (كان) تامة ، والقرآن فاعل ، و(أن يفترى) مصدر مرفوع بدلُ اشتمال منه ، والمعنى : ما وقع افتراء لهذا القرآن .

هل يجوز حذف (كان) قبل لام الجحود[1] :

أجاز بعض النحويين حذف كان قبل لام الجحود ، وخرج على ذلك قول عمرو بن معد يكرب :

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد

وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما ، والأصل عنده : فما كان جمع ليغلب وما كنت لأدعهما ، فلما حذفت كان انفصل الضمير ، ولا حجة لمن أجاز ذلك في هذين الشاهدين ؛ لأنه لا يتعين فيهما القول بحذف كان ، إذ يجوز أن تكون (ما) فيهما نافية حجازية تعمل عمل ليس ، وما بعدها اسم لها ، والخبر مقدر تقديره : ما جمع متأهلاً لغلبة جمع قومي ، وما أنا مريدا لتركهما ، وتكون اللام فيهما لام كي ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازًا ، واللام مع مجرورها المصدر يتعلقان بالخبر المحذوف .

المذاهب حول ناصب الفعل بعد اللام :

ما تقدم تقريره من أن ناصب المضارع بعد اللام هو (أن) مظهرة أو مضمرة هو مذهب البصريين ، وفي ذلك مذهبان آخران : الأول : مذهب الكوفيين غير ثعلب ، وهو أن الناصب للفعل هو اللام بنفسها بطريق الأصالة ، سواء أكانت لام كي أو لام الجحود ، وإذا ظهرت (أن) بعدها كانت مؤكدة لها ، وحجتهم على مذهبهم هذا قول الشاعر :

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

ووجه الاستدلال به أنه لو كان الناصب للفعل (أسمعا) هو (أن) مضمرة كما يذهب البصريون للزم تقديم معمول صلتها وهو (مقالتها) عليها ، وذلك لا يجوز .

وقد رُد عليهم بأن ما وقع في البيت ضرورة من نوادر الضرورات ، أو أن

(1) انظر مغنى اللبيب 1/ 212 .

مقالتها ليس معمولا لأسمع المذكور بل لمحذوف يفسره المذكور ، أو أن (أن) لما ضعفت بالتزام حذفها جاز تقديم معمول صلتها عليها .

والثاني : مذهب ثعلب وهو أن اللام ناصبة للفعل بطريق النيابة عن (أن) فإذا أظهرت (أن) كان العمل لها .

خلاف النحويين حول خبر الكون الناقص مع لام الجحود :

إذا قلت : ما كان أخي ليفعل كذا ، ولم يكن أخي ليفعل كذا ، كان (أخي) اسمًا لـ(كان) في المثال الأول ، ولـ(يكن) في المثال الثاني ، واختلف البصريون والكوفيون في بيان الخبر ، فذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف كما سبق بيانه ، ويقدر بحسب ما يقتضيه المقام من المعنى ، فيكون التقدير : ما كان أخي قاصدا أو مريدًا أو مقدرا أو هامًا أو مستعدًا لأن يفعل ، وكذلك الشأن مع (لم يكن) وعلى مذهبهم تكون اللام في (ليفعل) وهي لام الجحود جارة لمصدر مؤول من أن المضمرة وجوبًا والفعل المنصوب بها ، والجارُّ مع المجرور متعلقٌ بالخبر المحذوف المقدر ، والتقدير مثلاً : ما كان أخي قاصدًا للفعل ، ولم يكن أخي قاصدًا للفعل ، وهذه اللام تفيد توكيد النفي المستفاد مما تقدم ، ووجه التوكيد أنها متممة لنفي القصد أو الإرادة ، ونفي القصد والإرادة أبلغ من نفي الفعل ، وإنما قلنا إنها متممة لنفي القصد أو الإرادة ؛ لأنها جاءت لتقوية العامل وهو الخبر لكونه فرعا في العمل من جهة كونه وصفا ، ولهذا تعلقت به ؛ لأن اللام المقوية ليست زائدة محضة ، ولا معدية محضة ، بل وسط بين الوضعين ، فهي زائدة غير محضة فلابد لها من متعلق .

والكوفيون يذهبون إلى أن خبر الكون الناقص في المثالين ونحوهما هو الجملة الواقعة بعد لام الجحود ، ولام الجحود عندهم زائدة لتقوية النفي المستفاد مما تقدم ، فهي حرف زائد مؤكد مثل الباء في نحو قولنا : ما زيد بقائم ، وهي حرف غير جار بل ناصب للمضارع ، إما بالأصالة أو النيابة كما تقدم بيانه ،

وعلى مذهبهم يكون الأصل في المثالين السابقين : ما كان أخي يفعل ، ولم يكن أخي يفعل ، وقد اعترض مذهبهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، ومن شواهد عمل اللام الزائدة في الاسم قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكًا أجار لمسلم ومعاهَدِ

وهذا الخلاف بين الفريقين تظهر فائدته في نحو : ما كان أخي متاعك ليأخذ ، فإن هذا القول جائز عند الكوفيين ؛ لأن ناصب (يأخذ) عندهم هو اللام ، واللام لا يمتنع تقديم معمول ما بعدها عليها ، وهو غير جائز عند البصريين ؛ لأن الناصب لـ(يأخذ) هو أن المضمرة ، وأن المضمرة لا يجوز أن يتقدم معمول منصوبها عليها . هذا وقد زعم أبو حيان وتبعه الأشموني أن ابن مالك له في هذه المسألة مذهب يغاير المذهبين السابقين لأنه قال في التسهيل : (ينصب الفعل بـ(أن) لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظًا أو معنى) ، وظاهر ذلك مخالفة الكوفيين من جهة كون النصب عنده بأن مضمرة ، ومخالفة البصريين من جهة أن قوله عن اللام (المؤكدة لنفي) يقتضي أنها زائدة زيادة محضة كما صرح بذلك ابنه بدر الدين ، وعلى هذا لا يكون لها متعلق ، ويكون خبر الكون هو المصدر المؤول من أن والفعل ، وقد استدرك الأشموني بعد أن قرر ذلك ، فذكر أن ابن مالك قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : (سميت مؤكدة ـ يعني اللام ـ لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أو هامًا أو مستعدًا لأن يفعل) وهذا يدل على أن ابن مالك يوافق البصريين في مذهبهم ؛ لأنه يصرح بأن اللام ليست زائدة ، ويقدر الخبر كما يقدره البصريون[1] .

(1) انظر الأشموني 3/ 293 وما بعدها .

إضمار (أن) بعد (أو)

يقول ابن مالك في تقرير هذا الموضع :

كذاك بعد (أو) إذا يصلح في موضعها (حتى) أو (الا) (أن) خفي

ومعناه أن (أن) المصدرية الناصبة للمضارع خفيت وجوبًا ـ أي أضمرت وجوبًا كهذا الإضمار السابق ذكره ـ بعد (أو) التي يصلح في موضعها (حتى) الغائية أو التعليلية أو (إلا) الاستثنائية ، فإذا وقع المضارع بعد (أو) هذه وجب نصبه بأن واجبةِ الإضمار ، وذلك في ثلاثة مواضع :

• **الموضع الأول :** بعد (أو) التي يصلح في موضعها (حتى) الغائية ، وهي التي بمعنى إلى ، وينقضي الفعل بعدها شيئًا فشيئًا وينتهي بمجرد وقوع ما بعدها ، وذلك نحو : لأسيرن أو أتعبَ ، فالمعنى إلى أن أتعب .

• **الموضع الثاني :** بعد (أو) التي يصلح في موضعها (حتى) التعليلية وهي التي بمعنى كي ، ويكون ما بعدها علة لما قبلها ، وذلك نحو : لأرضين الله أو يغفرَ لي ، والمعنى : كي يغفر لي .

• **الموضع الثالث :** بعد (أو) التي يصلح في موضعها (إلا) الاستثنائية نحو : لأقتلن الكافر أو يسلمَ ، أي لأقتلنه في كل حال إلا أن يسلم ، ومن شواهد نصب المضارع بعد (أو) قول امرئ القيس :

فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكًا أو نموت فنعذرا

و(أو) هنا يصلح في موضعها حتى الغائية وإلا الاستثنائية ، أي إلى أن نموت ، أو إلا أن نموت ، ومن ذلك قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

و(أو) هنا يصلح في موضعها (حتى) التعليلية ؛ لأن المعنى : كي أدرك المنى ، ومنها قول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

و(أو) هنا يصلح في موضعها (إلا) لأن المعنى : إلا أن تستقيم ، وهذا الشاعر يشبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم فسدوا حيث لا يكف عن قطع أسباب فسادهم إلا إذا حصل صلاحهم بحاله إذا قوم قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع اعتدالها ، ولا يكف عن ذلك إلا أن تستقيم .

ومن الأمثلة التي تحتمل المعاني الثلاثة المذكورة لـ(أو) قولهم : لألزمنك أو تقضيني حقي ، فإنه يصح أن يكون معناه : إلى أن تقضيني حقي ، وأن يكون : كي تقضيني حقي ، وأن يكون : إلا أن تقضيني حقي .

إعراب المصدر المؤول من أن والفعل بعد (أو)[1] :

الذي يفهم من كلام النحويين أن المصدر المؤول من (أن) والفعل بعد أو يكون معطوفًا بـ (أو) على مصدر مرفوع متصيد من الكلام السابق على (أو) وهذا المصدر فاعل لفعل الكون مقدرا ، وفي ذلك يقول ابن مالك في شرح الكافية : (وتقدير إلا وحتى في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصدر ، وبعدها (أن) ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ (أو) على المقدر قبلها ، فتقدير : لأنتظرنه أو يقدمَ : ليكونن انتظارٌ أو قدومٌ ، وتقدير : لأقتلن الكافر أو يسلم : ليكونن قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل في غيرهما) والسر في هذا التقدير هو أن (أو) حرف عطف وضع للدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء ، وذلك يستدعى عطف شيء على شيء ، ولما كان ما بعدها مصدرًا كان لابد من تقدير مصدر قبلها يتصيد من الكلام حتى يتجانس المعطوفان أو الشيئان اللذان (أو) لأحدهما ، وعلى هذا يكون التقدير في : (لأسيرن أو أتعب) : ليكونن مني سير أو تعب ، وفي (لأرضين الله أو يغفر لي) ليكونن إرضاء منى لله أو غفران منه لي ، وفي بيت امرئ القيس : ليكونن محاولة منا أو موت لنا ، وفي (لأستسهلن الصعب ..)

(1) انظر الأشموني 3/ 296 .

ليكونن مني استسهال للصعب أو إدراك للمنى ، وفي بيت زياد الأعجم : ليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها ، وفي (لألزمنك أو تقضيني حقي) : ليكونن لزوم مني لك أو قضاء منك لحقي ، وهكذا في كل ما جاء على هذا المنوال .

ولي في هذا الموضع تعقيب على ما سار عليه النحاة ، وهو أن تجانس المتعاطفين ، وما تقتضيه أو العاطفة من عطف شيء على شيء يمكن أن يتم بجعل المصدر المؤول من (أن) والفعل الواقع بعد أو فاعلا لفعل كون مقدر ، فيكون التقدير في نحو : لأنتظرنه أو يقدمَ : لانتظرنه أو يكونُ قدومه ، وفي نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم : لأقتلن الكافر أو يكونُ إسلامه ، وفي نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي : لألزمنك أو يكون قضاء منك لحقي ، وهكذا ، وفي هذا تخلص من تصيد مصدر من الكلام المتقدم ، وجعله فاعلاً لفعل من الكون مقدر كما يتبين من كلام ابن مالك وغيره ، مع تحقيق ما تطلبه (أو) من عطف شيء على شيء مع التجانس بين المتعاطفين ، وتكون العلة في وجوب إضمار (أن) في تلك الحالة أن يحصل تجانس في الصورة بين ما قبل (أو) وما بعدها ، إذ لو قلنا : لأنتظرنه أو أن يقدم لم يكن هناك تجانس بينهما في الصورة .

الخلاف حول ناصب الفعل بعد (أو) :

للنحويين في ناصب المضارع بعد (أو) ثلاثة مذاهب :

• **المذهب الأول :** ما تقدم من أن الناصب له (أن) مضمرة وجوبًا إذا كانت (أو) بمعنى حتى أو إلا وهو مذهب البصريين ، وهو الصحيح .

• **المذهب الثاني :** أن (أو) المذكورة ناصبة بنفسها ، وإليه ذهب الكسائي ، وهو مردود بأن (أو) حرف عطف ، وحرف العطف لا عمل له سوى العطف .

• **المذهب الثالث :** أن عامل النصب هنا معنوي وهو المخالفة ، أي مخالفة ما بعد (أو) لما قبلها من جهة أنه ليس شريكًا له في المعنى ؛ لأن ما قبلها محقق الوقوع ، والثاني ليس كذلك ، فلما خالف الثاني الأول في المعنى ولم يعطف

عليه نصبته تلك المخالفة ، وهذا مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ، ولا يخفي ضعفه بل فساده ، فإن مخالفة المعطوف للمعطوف عليه من جهة المعنى لا تقتضي إعرابًا خاصًا يخالف إعراب المعطوف عليه ، والدليل على ذلك قولنا : ما جاء محمد لكن عليٌّ ، وجاء محمد لا علي ، فإن الثاني في هذين المثلين خالف الأول في المعنى ، ولم يختلف معه في الإعراب .

حكم المضارع بعد (أو) إذا لم تكن بمعنى حتى أو إلا :

قد يقع الفعل المضارع بعد (أو) التي لا يصلح في موضعها حتى أو إلا ، وفي تلك الحالة يجوز أن يكون مرفوعًا لعدم تقدير ناصب كما في قراءة نافع برفع (يرسل) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولاً ﴾ فإن (يرسل) في هذه القراءة مرفوع على الاستئناف ، فإذا نصب المضارع في تلك الحالة كان إضمار (أن) جائزا كما في بيت الحصين ابن الحمام المري :

ولولا رجالٌ من رزام أعزة وآلُ سبيع أو أسوءَك علقما

فالفعل (أسوءَك) في هذا البيت منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا ، لعدم صحة تقدير (أو) بـ (حتى) أو (إلا) ، وهذا من قبيل العطف بأو على اسم خالص من شائبة الفعلية ، وإضمار (أن) بعد (أو) في ذلك جائز لا واجب ، والمصدر المؤول في البيت وهو : اساءتك معطوف على (رجال) .

ومثل ذلك قراءة غير نافع بنصب (يرسلَ) في الآية المذكورة[1] ، فإن (يرسل) في هذه القراءة منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (أو) العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (وحيا) .

وهذا البيت يحتاج إلى شيء من التوضيح ، والشاعر يخاطب به رجلاً يسمى علقمة بن عبيد ، فقوله (علقما) منادى مرخم على لغة من ينتظر ، والألف في

(1) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع 2/ 254 .

آخره ألف الإطلاق ، ورزام بكسر الراء : حي من نمير ، وسبيع : هو ابن عم علقمة ، وآلُ سبيع معطوف على (رجال) و (أعزة) صفة ثانية لرجال بعد الصفة الأولى وهي (من رزام) وجواب لولا في البيت الذي بعده حيث يقول في صدره :

لأقسمت لا تنفك مني محاربٌ على آلة حدباء حتى تندّما

والمعنى : لولا وجود هؤلاء الرجال الأعزة أو لولا وجود إساءتي لك لأعملت سيفي في رقاب هذه القبيلة .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن النصب بإذن له شروط ثلاثة ، والجمهور على أن النصب بها عند توفرها واجب ، ويرى بعض النحويين أنه جائز .

2- أن إذن إذا وقعت بعد الواو أو الفاء العاطفتين تلغى إذا كان العطف على ما له محل ، وإلا جاز فيها الإعمال والإلغاء ، مع ترجح الإلغاء ، وقد يتعين إعمالها .

3- أن مذهب الجمهور في نونها أنها تكتب نونًا للفرق بينها وبين (إذا) وفي الوقف يوقف عليها بالألف ، وهذا في غير القرآن الكريم فهي تكتب فيه ألفًا ويوقف عليها بالألف إجماعًا .

4- أن من خصائص (أنْ) أنها تعمل ظاهرة ومضمرة ، ومن مواقع إضمارها أن تضمر بعد (كي) التعليلية الجارة ، وإضمارها بعدها واجب ، وقيل : غالب لا واجب .

5- أن (أنْ) بعد اللام لها ثلاثة أحكام وهي : وجوب الإظهار ، وجواز الإظهار والإضمار ، وهذان الحكمان يختصان بلام كي ، ووجوب الإضمار ، وهذا الحكم يختص بلام الجحود .

6- أن لام الجحود هي اللام المسبوقة بكون ناقص ماض منفي ، ويجب إضمار (أن) بعدها ، والجمهور على أنه لا يجوز حذفها وإظهار (أن) ولا يجوز

حذف (كان) قبلها، ومذهب البصريين أن ناصب الفعل بعدها هو (أن) وخالفهم الكوفيون وثعلب .

7- أن خبر الكون الناقص مع لام الجحود مقدر عند البصريين واللام ومجرورها متعلقة به ، ومذهب الكوفيين أن الخبر هو ما بعد اللام ، واللام زائدة ، وابن مالك يوافق البصريين في مذهبهم .

8- أن المضارع ينصب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو إذا صلح في موضعها حتى الغائية أو التعليلية أو إلا الاستثنائية ، وهذا مذهب البصريين ، والكوفيون يرون أن (أن) هي الناصبة أو أن الناصب هو الخلاف ، والصحيح مذهب البصريين .

9- أن المصدر المؤول بعد أو معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، وهذا المصدر المتصيد فاعل لفعل كون مقدر ، ويجوز عندي أن يكون المصدر المؤول فاعلاً لكون مقدر ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبل (أو) .

10- أن المضارع بعد (أو) إذا لم يصلح في موضعها حتى أو إلا قد يرفع ، وقد ينصب بأن مضمرة جوازًا .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: ما أنواع الفصل الذي لا يمنع (إذن) من نصب المضارع بعدها ؟ اذكر آراء العلماء في ذلك مع التمثيل .

س2: هل يجوز إهمال إذن مع توفر شروط إعمالها ؟ وضح موقف النحويين من ذلك مع التمثيل ؟

س3: بين حكم (إذن) الواقعة بعد الفاء أو الواو من حيث الإعمال أو الإهمال ، موضحًا ذلك بالأمثلة..

س4: كيف تكتب نون (إذن) وكيف يوقف عليها في القرآن وغيره ؟ وضح آراء النحويين في ذلك .

س5: ما حكم إضمار (أن) بعد (كي) الجارة ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

س6: متى تكون (أن) بعد اللام واجبة الإظهار ؟ ومتى يجوز فيها الإظهار والإضمار ؟ وضح ذلك بالتمثيل .

س7: ما مراد النحويين بلام الجحود ؟ وما شروطها عندهم ؟ وما مذاهبهم في ناصب الفعل بعدها ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

س8: هل يجوز حذف لام الجحود وإظهار (أن) المضمرة بعدها ؟ وهل يجوز حذف (كان) قبلها ؟ وضح رأي النحويين في ذلك مع التمثيل .

س9: للنحويين خلاف حول خبر الكون الناقص مع لام الجحود ، فما حقيقة هذا الخلاف ؟ وما ثمرته ؟ مثل لما تذكر .

س10: متى ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد أو ؟ وهل ذلك محل اتفاق من النحويين ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

س11: بين حكم المضارع الواقع بعد (أو) إذا لم يصلح في موضعها حتى أو إلا مع التمثيل .

obeikandl.com